

## اقترح لترتيب تعاوني إقليمي لضمان الإنزال القابل للتوقع والمعالجة اللاحقة للأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر

حتى الآن من عام 2018، وصل نحو 40,000 لاجئ ومهاجر إلى أوروبا عبر الطرق البحرية وهو عدد أقل بحوالي ستة أضعاف من العدد المسجل في الفترة نفسها من عام 2016 الذي تلا ارتفاعاً في معدلات الواصلين عن طريق البحر التي بلغت ذروتها في عام 2015. ووفقاً ليوروستات، كان حوالي 30% من الذين وصلوا إلى السواحل الأوروبية بحاجة للمساعدة الدولية؛ وقد واجه البعض صعوبات كبيرة وتعرضوا للاعتداء على يد المهربين العديمي الشفقة خلال الرحلة.

وعلى الرغم من تراجع معدلات الوصول، فقد كشفت التحديات الجديدة الناشئة عن تباين وجهات نظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حاجة لإعادة النظر في الرتيبات الإقليمية لإعفاء دول الخطوط الأمامية من تحمل مسؤولية الإنزال والقيام بالمعالجة الإضافية لأوضاع الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر بمفردها.

والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مستعدتان لدعم نهج مشترك وهما تدعوان جميع الدول في منطقة البحر الأبيض المتوسط للاجتماع معاً من أجل تنفيذ آلية إنزال مسؤولة وقابلة للتوقع تمنح الأولوية لحقوق الإنسان والسلامة، بمعزل عن المعالجة اللاحقة للأوضاع ومسؤوليات المتابعة ذات الصلة التي تلي الإنزال للأشخاص الذين يتم إنقاذهم في المياه الدولية.

ويتزايد الاعتراف بأن الإنزال لا يمكن أن يكون مسؤولية دولة واحدة أو مجموعة إقليمية بمفردها، بل يتعين أن يكون مسؤولية مشتركة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، مع إيلاء الاحترام الواجب لسلامة وكرامة جميع الأشخاص المرتحلين. وهناك حاجة لنهج شامل من أجل تحقيق استجابات فعالة ومستدامة.

للأشخاص المتنقلين إلى دول البحر الأبيض المتوسط ومنها أوضاع هجرة مختلفة، وغالبيتهم غير مؤهلين للحصول على الحماية الدولية أو الفرعية. ويجب تجديد الاهتمام بمعالجة مسببات النزوح القسري والهجرة غير النظامية من خلال آليات فعالة لمنع الصراعات وتسوية الأزمات وتعزيز الحوكمة الجيدة وحكم القانون واحترام الجهود في مجال حقوق الإنسان والاستقرار والتعافي والحد من الفقر.

ويجب أن تركز الجهود في المقام الأول على تعزيز القدرات في مجال الحماية في مناطق المنشأ، بما في ذلك من خلال تطوير أنظمة لجوء مستدامة وتوفير الدعم الكافي القائم على الاحتياجات للعمليات الإنسانية واعتماد نهج متجه نحو التنمية في المساعدة وتوسيع فرص إعادة التوطين ولم شمل الأسر والسبل الآمنة للاجئين التي هي حالياً أدنى بكثير من الاحتياجات القائمة والتعهدات المقدمة. ويجب أيضاً بذل الجهود لفتح سبل آمنة ومنظمة أمام المهاجرين (لم شمل الأسر وفرص العمل والتعليم والتأثيرات الإنسانية للمهاجرين من الفئات الأشد ضعفاً).

على ضوء هذه الخلفية، ومع التركيز على الشواغل الطارئة القائمة في مجال الإنزال، يهدف الاقتراح الراهن لآلية إنزال إقليمية لضمان ما يلي:

- الإنزال السريع للأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر، في المياه الدولية، بطريقة قابلة للتوقع بما يتماشى مع القانون الدولي للبحار وفي ظروف تحفظ احترام حقوقهم، بما في ذلك عدم الطرد، وتحول دون تعرضهم للضرر أو مخاطر أخرى؛

- أن تؤدي المعالجة المسؤولة بعد الإنزال المدعومة من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية، حسب الاقتضاء، إلى حلول مختلفة سريعة وفعالة، وأن تقلص التحركات إلى أماكن أخرى من خلال ترتيب تعاوني فعال.

ويقوم تشغيل الآلية على مجموعة من المبادئ والأهداف المشتركة:

- تمتع ربابنة السفن بالثقة بالإنزال السريع والقابل للتوقع من أجل التشغيل الفعال للتجارة البحرية؛  
- بذل أقصى الجهود من أجل تقليص أعداد الوفيات في البحر بما يتماشى مع الموجبات والأطر الدولية القائمة، وبقاء

- إنقاذ حياة الأشخاص أولوية لدى المجتمع الدولي؛
- تعزيز الجهود لبناء قدرات خفر السواحل في دول البحر الأبيض المتوسط (ليس فقط في ليبيا) من أجل تنفيذ عمليات إنقاذ فعالة في إطار عمليات البحث والإنقاذ التي يجرونها؛
  - تمكين المراكز الوطنية لتنسيق الإنقاذ البحري من إنجاز عملها بصورة فعالة لأغراض عمليات البحث والإنقاذ، بناءً على ممارسات فعالة وراسخة لإنقاذ الأرواح؛
  - الإنزال السريع للأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر في مرافئ آمنة بطريقة قابلة للتوقع وبما يتماشى مع الترتيبات القائمة للإنقاذ في البحر والقانون الدولي للبحار وبتنسيق من المراكز الوطنية لتنسيق الإنقاذ البحري المسؤولة؛
  - تدابير راسخة للترتيبات التعاونية من أجل دعم الدول التي توفر إمكانية الإنزال؛
  - احترام حفظ حق السعي إلى اللجوء وحقوق الإنسان مثل الحق في عدم الطرد لجميع الأفراد، بما في ذلك حق عدم إنزالهم أو نقلهم إلى مكان يوجد فيه خطر الاضطهاد أو التعذيب أو نوع آخر من المخاطر الشديدة؛
  - تعزيز جهود معالجة التهريب والإتجار بالبشر بما في ذلك وضع تدابير لضمان حماية و/أو إحالة ضحايا الإتجار وضمان الملاحقة القانونية الفعالة للمشاركين في الإتجار بالبشر أو التهريب و/أو الأشخاص الذين يسهلون؛
  - تعزيز قدرات الإنقاذ في البحر المنسقة من قبل مراكز فعالة لتنسيق الإنقاذ البحري التي تعمل بالتناهي مع القانون الدولي.

بالتالي، لا يؤثر الاقتراح على القواعد والمسؤوليات القانونية القائمة المطبقة بموجب القانون الدولي،<sup>1</sup> بل إنه يسعى لتسهيل تطبيقها بالتوافق مع نهج تشاركي إقليمي ومع مبدأ التعاون الدولي. ويعتمد هذا الاقتراح على ترتيبات تشغيلية للتضامن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل إدارة جميع نتائج الإنقاذ والإنزال والمعالجة وعلى ترتيبات تشغيلية يجب السعي لوضعها وإضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال مجموعة من التفاهات بين جميع الدول المعنية.

<sup>1</sup> بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار (بما في ذلك من دون الإخلال بواجبات دولة العلم)، الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحريين والقانون الدولي للاجئين وأدوات حقوق الإنسان المطبقة.

### الخطوة 1- الإنزال

يُعتبر تنسيق الاستجابات البحث والإنقاذ الموجب القانوني للدول المسؤولة عن مناطق البحث والإنقاذ المحددة من خلال عمل مراكزها لتنسيق الإنقاذ البحري. في جميع الأحوال، بما في ذلك الحالات التي لا تكون فيها منطقة البحث والإنقاذ محددة بشكل واضح، أو التي لا تكون فيها مشمولة بتعاون فعال وسريع ومنصف بين مراكز تنسيق الإنقاذ البحري المدارة من قبل الدولة بشكل تام، من الضروري ضمان إنقاذ حياة الأشخاص وعدم تعريضها للخطر من خلال تأخير الإنزال أو الإنزال في مناطق غير آمنة.

ويجب أن يعتمد تحديد أماكن الإنزال المستخدمة حالياً ومراكز الإنزال الإضافية التي يجري تحديدها مسبقاً في أراضي الاتحاد الأوروبي وربما في أماكن أخرى، على توزيع جغرافي يأخذ القدرات المتوفرة في هذه المراكز المحددة بعين الاعتبار بطريقة تضمن احترام حقوق الإنسان بما في ذلك احترام سلامة وكرامة الأشخاص المرشحين ومبدأ عدم الطرد. ويعتمد تحقيق هذه النتيجة على ترتيبات تشغيلية يجب السعي لوضعها وإضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال مجموعة من التفاهات بين الدول المعنية.<sup>2</sup>

### الخطوة 2- ترتيبات الاستقبال

يتم إنزال الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر بشكل سريع ونقلهم إلى مراكز استقبال تشغيلها الدولة، توفر لهم ظروفًا مناسبة وأمنة وكريمة. وتُقدّم لهم مجموعة من الخدمات من قبل موظفين مؤهلين من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية المادية والنفسية والاجتماعية لجميع الواصلين، بما في ذلك، من خلال إتاحة الحصول على مياه الشرب الآمنة والخدمات في مجال الصرف الصحي والغذاء والمأوى والدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية الملحة، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك الأطفال، وتقييم مصالحتهم الفضلى.

سوف يخضع الجميع للتسجيل البيومتري الفوري بما يتماشى مع المعايير الدولية المطبقة، وهو مجال يمكن للمفوضية والمنظمة الدولية للهجرة أن توفر الدعم فيه، كما سوف يُجرى المسح الأمني من قبل السلطات الوطنية المعنية مع ضمانات مناسبة في مجال الرصد والحماية.

### الخطوة 3- تحديد السمات ومعالجة الحالات وتقييم الاحتياجات الدولية في مجال الحماية والاحتياجات الخاصة الأخرى.

بدعم مناسب من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية يتماشى مع دورهما وولايتهما، سوف تفرق الدول بين الفئات المختلفة من الأشخاص بما في ذلك الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية وأولئك الذين قد تتطلب احتياجاتهم الخاصة نوعاً من الحماية والمساعدة المؤقتة. ويجب أن تكون خيارات العودة الطوعية وإعادة الإدماج متوفرة للراغبين في العودة في أي مرحلة بعد الإنزال.

تجري المعالجة لتوفير الحماية الدولية بالتناهي مع المعايير الدولية، والمعايير الوطنية و/أو الإقليمية القائمة، حسب الاقتضاء، وبناءً على مكان الإنزال، وتنفيذها الدولة المعنية وحدها أو بدعم من المفوضية بحسب الحاجة، بما في ذلك من خلال نشر فرق الاستجابة السريعة. ويمكن استخدام إجراءات مناسبة ومختلفة ومسرّعة مع ضمانات قابلة للتطبيق لتسريع معالجة الحالات القائمة على أسس سليمة وتلك التي لا أساس لها.

ويمكن أيضاً الحصول على الدعم المتخصص من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة للمساعدة في تحديد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل الإحالة بصورة مناسبة.

<sup>2</sup> Model Framework, Para III, Annex I, [UNHCR Summary conclusions](#), Djibouti roundtable on rescue at sea.

خلال هذه العملية، يجب أن يحصل الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية أو الإقامة المؤقتة، على الدعم بما في ذلك من خلال توفير ظروف الاستقبال المناسبة والاحترام لحقوقهم بموجب القوانين الدولية والأوروبية والوطنية، في حين أنه يجب أن يتم الحفاظ على حقوق جميع الأشخاص وحمايتهم بغض النظر عن أوضاعهم.

#### الخطوة 4- الحلول للاجئين

بالنسبة للأشخاص الذين يتم إنزالهم ضمن الاتحاد الأوروبي، وبعد تسجيلهم وتوفير المساعدة الإنسانية لهم، يتم إخضاعهم لتقييم الأهلية من أجل نقلهم المحتمل إلى دولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك، بما يتماشى مع القانون والأطر الأوروبية المطبقة، وذلك بشكل خاص من أجل تسهيل اجتماعهم مع أفراد العائلة الآخرين المتواجدين في دول أخرى من الاتحاد الأوروبي، وترتيب تشاركي سريع ومرن للحلول.

بالنسبة للأشخاص الذين يتم إنزالهم خارج الاتحاد الأوروبي، تشمل الحلول إعادة التوطين في بلدان ثالثة والقبول الإنساني ولم شمل الأسر والحلول المحلية حيث أمكن والعودة الطوعية وإعادة الإدماج في بلدانهم المنشأ، حسب الاقتضاء. وسيتم تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي بقيادة المفوضية من أجل بناء أنظمة اللجوء الوطنية التي تشمل القوانين والاستجابات التشغيلية في مجال الحماية.

في جميع الأحوال، يجب التوصل إلى حل في إطار زمني معقول.

#### الخطوة 5- الحلول للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة

يُعتبر الأشخاص غير المحتاجين للحماية الدولية، والذين يجدون أنفسهم على الرغم من ذلك في وضع ضعيف يبرر حصولهم على إذن للبقاء مؤقتاً، فئة تحتاج لاستجابات مناسبة لأوضاعها. ومثالاً على ذلك، فقد أُعطي الإذن بالبقاء للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين وضحايا الإتجار والمهاجرين الذين يعانون من أوضاع صحية خطيرة والناجون من الاعتداءات والصدمات طوال فترة العلاج إلى حين التعافي. كذلك وحسب الاقتضاء، سيتم النظر في توفير الدعم للسلطات ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني في بلدان المنشأ من أجل توفير خدمات الحماية وإعادة التأهيل، بما في ذلك في إطار إعادة الإدماج بعد العودة، وخصوصاً المشورة والمساعدة الطبية والاجتماعية والنفسية.

#### الخطوة 6- الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة للعودة إلى بلدانهم المنشأ

سيُعاد الأشخاص الذين لا يحق لهم الحصول على المساعدة الدولية أو الذين ليسوا من ذوي الاحتياجات الخاصة والذين لا يحق لهم البقاء في الدولة التي تم إنزالهم فيها، إلى بلدانهم المنشأ، مع تفضيل للعودة الطوعية وإعادة الإدماج. وسيستفيد الأشخاص الذين يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى بلدانهم المنشأ من مساعدة للعودة الطوعية الآمنة والكريمة ومن الدعم لإعادة الإدماج المستدام بدعم من المنظمة الدولية للهجرة.

27 يونيو/حزيران 2018